



صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يستقبل أعضاء مكتب مجلس النواب

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط، وفد مكتب مجلس النواب يتقدمهم رئيس المجلس السيد محمد جلال السعيد .
وخلال هذا الاستقبال ألقى جلالة الملك الكلمة التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ،
حضرات السادة :
رئيس البرلمان ونواب الرئيس وأعضاء المكتب ،

يطيب لي أولا، أن أهنيكم على الثقة التي أحرزتم عليها من لدن إخوانكم في البرلمان ، وإن دل ذلك على شيء ، فلأننا يدل على أنهم وضعوا فيكم ثقتهم واتممنوكم على أمانتهم لتسيروا بهذه المؤسسة المحترمة المقدسة -ألا وهي تمثيل الشعب في البرلمان المغربي- في طريق الجد وخدمة الصالح العام والاستقامة والكرامة .

ومما لا شك فيه أن برلمان اليوم ليس هو برلمان الأمس ، وأن برلمان الغد لن يكون برلمان اليوم . فإذا كانت البرلمانات تتغير، وإذا كانت الدساتير تتجدد، فإن هنالك شيئا واحدا سيبقى يتجدد ولا يتغير ألا وهو المغرب .

أقول يتجدد ليتبع أطوار التاريخ ، ولكن لا يتغير لاني دينه ولا في أخلاقه ولا في مروءته ولا في ما طبع تاريخه من أصالة وأمجاد .

إنكم حضرات السادة ، تكونون الشطر الثاني من القوات التي توازني وتعينني في عملي . فأقول لكم هنا ما قلته وأكدته ؛ وهو أن بابي مفتوح أمامكم إما كهيئة وإما كأفراد وإما كأحزاب وإما كمنظمات . فالحوار والنقاش حتى على سبيل الاستشارة هو من باب النصيحة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة » قالوا : « لمن يا رسول الله ؟ » قال : « لأئمة المؤمنين وعامتهم » .

فاعلموا حفظكم الله أن العرش المغربي لم يأت على أعناق المغاربة قهرا، بل كان دائما مطبوعا بالبيعة .

والبيعة ليست إلا بيعة الرضا والرضوان . فالبيعة لا تأخذ بالعنف ، وقد دلت السنوات الماضية الأخيرة أن بيعة محمد الخامس - رحمه الله - لم تنتزع بالقوة من أعناق المغاربة بحيث البيعة هي قبول ورضا وهي



التزام واستمرار في عنق كل واحد منا . وعلى كل واحد منا أن يقوم بواجبه وبما التزم به . لذا عليكم أن تعلموا أنه كيفما كانت وسائل الاستخبارات أو الاستعلامات بالمعنى الشريف ، وكيفما كانت موارد معلوماتي عما يجري في البلد أو عما يضر الناس أو يفرحهم ، لا يمكنني أن أحيط علما بكل شادة وفادة . فإذا لم أكن محاطا بجنود هنا وهناك وبمستشارين وناصحين من وزراء وممثلين للشعب سوف يكون عملي مبتورا وجهدي مقصورا .

فعليكم أمانة أخرى ، وهي التبليغ كما قلت لكم . التبليغ كهيئة البرلمان والتبليغ كأحزاب البرلمان ، والتبليغ كأفراد يمثلون ذلك الشعب الذي لا أخاطبه إلا بشعبي العزيز . والله يعلم أنه لو كان هناك وصف أقدس وأقرب وأحر من عزيز ، لكان هو الذي يناسب الخطاب الذي أوجهه لشعبي .

حضرات السادة ، ستقدم الحكومة اليوم أو غدا القانون المالي . وهذه هي المناسبة التي أنتظر فيها النصح والنصيحة والحوار المثمر . إن هناك غلafa ماليا لا يمكننا تخطيطه ولا يمكن الزيادة فيه ، ولكن في إطار ذلك الغلاف لكم وعليكم أن تقترحوا مع كل وزارة ووزارة ومصلحة مصلحة ، وأن تناقشوا حتى نرى هل فعلا كانت الأموال المرصودة في الحجم اللازم أو لم تكن ، إما في الحجم اللازم أو الوزارة التي يجب أن يكون فيها .

فهنا سيظهر الحوار ، وهنا ستظهر النزاهة ، وهنا سيظهر المسار . نعم ، إن هذا القانون المالي هيء في ظروف دولية ومغربية شيئا ما صعبة . ولكن أنا من المثائلين ، لأن الله سبحانه وتعالى يقول على لسان عبده النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي : «أنا عند ظن عبدي بي إن كان خيرا فخيروا وإن كان شرا فشريوا» وإني أظن بالله الظن الجميل وظن الكريم وظن المعطى المجيد .

فيمكن - إن شاء الله - ربما إذا انفرجت الحالة - أن تتقدم الحكومة إذا شاءت الظروف سواء المحلية أو العالمية ، أن تتقدم في شهر يناير بقانون تعديلي للميزانية يسير نحو الزيادة لا نحو التقليل ، هذا هو أملي . وهذا هو تفاؤلي ، أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحققه . ومما لا شك فيه ، إنكم تقاسمونني تفاؤلي وأملي ، فخذوا وقتكم لدراسة القانون المالي ولكن لن أترك لكم الرخصة إلا إذا وافقتم كذلك على القانون المؤسس للمجلس الدستوري ، لما تعلمونه من أهمية هذا المجلس ومكانته بالنسبة للقانون الدستوري المغربي وبالنسبة لمقام الدستور المغربي بين الدساتير .

فلا قانونكم الداخلي ، ولا القانون المؤسس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولا عدة مشاريع أخرى ، لن ترى النور إلا إذا كان المجلس الدستوري موجودا . زد على هذا ، ما تراكم من طعون في الانتخابات التي يجب البت فيها . فعليكم المعول أولا ، لتبلغوا جميع أفراد البرلمان رسالتنا ؛ وهي الصلة المباشرة إما الفردية أو العضوية بينكم وبينني ، أن تقولوا لهم وتؤكدوا لهم مكانتهم عندي ومرتبهم لدي . وإنني حينما أقول إنكم بمثابة وزراء ومستشارين ، أقول الحق ولا أقول إلا الحق ، ولا أقول إلا ما أريد أن يكون في الحقيقة . وحافظوا - رعاكم الله - على سمعة البرلمان وعلى كرامة أعضائه واربطوا - كما قال الرئيس الدكتور جلال السعيد - اربطوا أكثر ما يمكن من الصلات مع البرلمانات الأجنبية ، لتتعرفوا



عليهم ويتعرفوا عليكم ، وكل ذلك سيكون إن شاء الله ، من هذه الأداة الدستورية المهمة ما نتوخاه منها من عمل وإيجابيات . ولا تنسوا أنه بانتهاء انتدابكم ، لن يبقى بيننا وبين القرن المقبل إلا سنة . فنحن جميعا - برلمانا وحكومة وملكا - مسؤولون على ما سوف نرى حينما نطل على القرن المقبل .

فنرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون ما سنشاهده مما يثلج الصدر وما ينبىء بالخير .

وفتكم الله وجعلكم عند حسن ظن البرلمان ومختيكم ، وزادكم بفضل الله سبحانه وتعالى ومنه قوة وسدادا وحكمة وحسن تصرف ، إنه سميع مجيب ، والسلام عليكم ورحمة الله .

6 رجب 1414 هـ الموافق 20 دجنبر 1993 م